Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

29 Mars 2011
29 مارس 2011

الشرق الأوسط
AWSAT AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

نظموا وقفة احتجاجية في الرباط.. وعددهم يقدر بخمسمائة سجين

عائلات معتقلي «السلفية الجهادية» في المغرب يطالبون بالإفراج عن أبنائهم

الرباط: الحسين إدريسي

تظاهرت عائلات ما يطلق عليهم في المغرب «المعتقلون الإسلاميون» (السلفيون) أمس في الرباط، بالتزامن مع إضراب عن الطعام يخوضه هؤلاء المعتقلون للمطالبة بإطلاق سراحهم.

وفي هذا السياق، نظمت «اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين» وقفة احتجاجية أمام وزارة العدل والحريات والمجلس الوطني لحقوق الإنسان في العاصمة المغربية، للمطالبة بالإفراج عن هؤلاء المعتقلين الذين سبقت متابعتهم في إطار قانون الإرهاب، حيث وجهت لهم تهمة الانتماء إلى تنظيم «السلفية الجهادية» المحظور، وكان معظمهم قد اعتقلوا عقب التفجيرات الإرهابية التي وقعت في الدار البيضاء في مايو (أيار) 2003.

وورد في نص بيان أصدره المعتقلون من داخل السجون المغربية توصلنا إلى نسخة منه. أن الوقفة الاحتجاجية تتزامن ومرور سنة على اتفاق جرى في مارس من العام الماضي بين ممثلي المعتقلين ووكيل وزارة العدل والأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمندوب العام لإدارة السجون وبحضور ممثلين عن جمعية «منتدى الكرامة» (جمعية حقوقية) جاء بناء على قرار سياسي، على حد تعبير البيان. وذكر المعتقلون أن أهم بنود الاتفاق «إطلاق سراح الأبرياء والمظلومين، مع رد الاعتبار لهم وإغلاق هذا الملف». يشار إلى أن حسن الكتاني، أحد القادة السلفيين الذين أفرج عنهم مؤخرا كان قد قال في حوار مع «الشرق الأوسط» إن عدد السجناء الإسلاميين يقدر بنحو 500 سجين.

وقال المعتقلون الذين يخوضون إضرابا عن الطعام في بيانهم إن هناك بطئا في وتيرة الإفراج عن المحكومين، خاصة أن مجموعة منهم اقتربت من استكمال مدة السجن التي حكم عليهم بها.

إلى ذلك، يزعم البيان أنهم يتعرضون لسوء المعاملة ومضايقات، خاصة في سجن سلا 2 (المجاور للرباط) وتولال 2 (قرب مكناس في وسط المغرب).

وقالت مصادر مقربة من مصطفى الرميد وزير العدل والحريات، إنه يعكف على معالجة موضوع السجناء السلفيين، حيث سبق وأن طلب من قادتهم تهدئة الأمور، حتى يتاح له ذلك.

Revue de Presse de

الحركة
ALHARAKA

المغرب «نموذج» في مجال حماية حقوق الإنسان بإفريقيا

أكد رئيس اللجنة المدنية لإفريقيا، آسه بنجامين غوستاف،أول أمس بالرباط، أن المغرب يعد بلدا «نموذجا» في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها بإفريقيا.

واعتبر غوستاف، في مداخلة خلال لقاء نظمه المركز الإفريقي للدراسات الآسيوية واللجنة المدنية لإفريقيا من أجل تدارس وتثمين الدور الذي يضطلع به المجتمع المدني في تعزيز الحكامة الجيدة بإفريقيا، أن عقد هذا الاجتماع يشكل اعترافا بالتقدم الذي حققته المملكة في مجال النهوض بقيم وثقافة حقوق الإنسان.

وأضاف أن هذا اللقاء يعد مناسبة سانحة لتبادل الخبرات الإقليمية والدولية في مجال حقوق الإنسان، مبرزا أن اجتماع الرباط، الذي التأم خلاله خبراء ومدافعون عن حقوق الإنسان وفاعلون جمعويون، يهدف إلى إثارة نقاش معمق حول السبل الكفيلة بتطوير التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان والحكامة الاقتصادية الجيدة من أجل بلوغ أهداف الألفية للتنمية.

وأشار أيضا إلى أهمية بلورة مقاربة جماعية إقليمية تستند على التشاور والحوار بين البلدان الإفريقية، المدعوة إلى رفع تحديات التنمية السوسيو- اقتصادية ومحاربة الرشوة والفقر وإرساء مناخ للثقة يشجع على تدفق الاستثمارات.

من جهته، ذكر رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ادريس اليزمي بالآليات الدستورية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها وبالديمقراطية التشاركية بالمغرب، مستحضرا في هذا اق، الإصلاحات الدستورية التي تبنتها المملكة من أجل تكريس الحريات الفردية وثقافة الحكامة الجيدة.

وأوضح في كلمة تليت بالنيابة عنه، أن الخطة الوطنية لحقوق الإنسان والديمقراطية في إطار الدستور الجديد تشكل «خارطة طريق» تحدد الأهداف المتوخاة والفاعلين العموميين والخواص الذين سيساهمون في تحقيق الأهداف المسطرة.

واستعرض، من جهة أخرى، المحاور الكبرى الاستراتيجية وذات الأولوية للنهوض بالحكامة وتكريس قيم الديمقراطية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية ضمن إطار قانوني ومؤسساتي ملائم. ودعا أيضا إلى تعزيز مشاركة المواطنين في تدبير الشأن العام، مبرزا أهمية تشجيع سياسة القرب واحترام مبادئ الإنصاف وتكافؤ الفرص.

يذكر أن هذا اللقاء نظم بشراكة مع معهد الدراسات الإفريقية وبدعم من المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

Revue de Presse du Conseil Natio

رسالة الأمة

رئيس اللجنة المدنية لإفريقيا : المغرب «نموذج» في مجال حماية حقوق الإنسان بإفريقيا

أكد رئيس اللجنة المدنية لإفريقيا، السيد آسه بنجامين غوستاف، أول أمس الثلاثاء بالرباط، أن المغرب يعد بلدا «نموذجا» في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها بإفريقيا.

واعتبر غوستاف، في مداخلة خلال لقاء نظمه المركز الإفريقي للدراسات الآسيوية واللجنة المدنية لإفريقيا من أجل تدارس وتثمين الدور الذي يضطلع به المجتمع المدني في تعزيز الحكامة الجيدة بإفريقيا، أن عقد هذا الاجتماع يشكل اعترافا بالتقدم الذي حققته المملكة في مجال النهوض بقيم وثقافة حقوق الإنسان.

وأضاف أن هذا اللقاء يعد مناسبة سانحة لتبادل الخبرات الإقليمية والدولية في مجال حقوق الإنسان، مبرزا أن اجتماع الرباط، الذي التئم خلاله خبراء ومدافعون عن حقوق الإنسان وفاعلون جمعويون، يهدف إلى إثارة نقاش معمق حول السبل الكفيلة بتطوير التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان والحكامة الاقتصادية الجيدة من أجل بلوغ أهداف الألفية للتنمية.

وأشار أيضا إلى أهمية بلورة مقاربة جماعية إقليمية تستند على التشاور والحوار بين البلدان الإفريقية، المدعوة إلى رفع تحديات التنمية السوسيو- اقتصادية ومحاربة الرشوة والفقر وإرساء مناخ للثقة يشجع على تدفق الاستثمارات.

من جهته، ذكر رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد ادريس اليزمي بالآليات الدستورية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها وبالديمقراطية التشاركية بالمغرب، مستحضرا في هذا السياق، الإصلاحات الدستورية التي تبنتها المملكة من أجل تكريس الحريات الفردية وثقافة الحكامة الجيدة.

وأوضح في كلمة تليت بالنيابة عنه، أن الخطة الوطنية لحقوق الإنسان والديمقراطية في إطار الدستور الجديد تشكل «خارطة طريق» تحدد الأهداف المتوخاة والفاعلين العموميين والخواص الذين سيساهمون في تحقيق الأهداف المسطرة.

واستعرض، من جهة أخرى، المحاور الكبرى الاستراتيجية وذات الأولوية للنهوض بالحكامة وتكريس قيم الديمقراطية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية ضمن إطار قانوني ومؤسساتي ملائم.

ودعا أيضا إلى تعزيز مشاركة المواطنين في تدبير الشأن العام، مبرزا أهمية تشجيع سياسة القرب واحترام مبادئ الإنصاف وتكافؤ الفرص.

يذكر أن هذا اللقاء نظم بشراكة مع معهد الدراسات الإفريقية وبدعم من المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

Revue de Presse du Conseil National

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

اليوسفي «يعتذر» عن ترؤس لجنة الجائزة الوطنية لحقوق الإنسان

قالت «نشرة بريس» إن الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي، الوزير الأول والكاتب الأول السابق لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، قد يكون اعتذر عن ترؤس لجنة الجائزة الوطنية لحقوق الإنسان التي سيطلقها المجلس الوطني لحقوق الإنسان قريبا.

بعد هذا الإعتذار، المجلس الوطني لحقوق الإنسان يتداول في اسمين لتولي تلك المسؤولية، ويتعلق الأمر بكل من أحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والمعتقل السياسي السابق، وأمينة المريني المناضلة الحقوقية المعروفة المحسوبة على حزب التقدم والاشتراكية.

ومعلوم أن الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي، قاد أول تجربة للتناوب بالمغرب، وسبق له أن أعلن اعتزاله العمل السياسي، وهو من بين الشخصيات الوطنية التي تحظى باحترام واسع لدى الرأي العام الوطني والدولي.